الأنباء
الاربعاء 18 فبراير 2015

«الخليج» أول بنك يشارك في تمويل صندوق المشاريع الصغيرة والمتوسطة

أعلن بنك الخليج عن مشاركته في برنامج الصندوق الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهو برنامج تم تطويره من قبل الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة (الصندوق الوطني)، الذي أنشئ بموجب القانون رقم 98 لسنة 2013.

ويهدف هذا الصندوق إلى تشجيع بيئة حاضنة لريادة الأعمال في الكويت تتولى توفير مختلف أنواع الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وسيعتمد الصندوق الوطني وسائل وبرامج عدة لمساعدته على تحقيق أهدافه المنشودة، وفي مقدمتها عقد شراكات مع بنك الخليج وغيره من البنوك المحلية للاستفادة من البنية التحتية المالية القائمة والخبرات المتاحة لتوفير القروض اللازمة لتمويل رأس المال اللازم للنمو.

عمر قتيبة الغانم رئيس مجلس إدارة بنك الخليج ود.محمد منذر الزهير رئيس مجلس الإدارة التنفيذي للصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال حفل توقيع الاتفاق

وبهذه المناسبة، قال د.محمد منذر الزهير، رئيس مجلس إدارة الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة: «يهدف الصندوق الوطني إلى رعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوفير الدعم المالي، والتثقيفي، والقانوني، والبنية التحتية، فضلا عن التوجيه الاستراتيجي والفني لأصحاب المشروعات والمبادرين. ومن الوسائل التي يعتزم الصندوق اعتمادها في سبيل بلوغ هدفه المنشود، عقد الشراكات مع البنوك المحلية للاستفادة من البنية التحتية القائمة والاستعانة بالخبرات المتوافرة في القطاع المتخصص».

مضيفا أن: «الصندوق سيعمل بالتعاون مع البنوك على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر توفير قروض تنافسية لتلبية متطلباتها، وذلك استنادا إلى مجموعة من المعايير التي تحدد أهلية المستفيدين وفقا للأحكام التي نص عليها القانون والمتفق عليها مع الصندوق. وبعد تحقق البنك من استيفاء المشروع لمتطلبات الائتمان، يرسل الملف إلى الصندوق للمراجعة وللحصول على الموافقة النهائية، يقوم بعدها البنك بصرف القرض بناء على برنامج المنتج الذي تمت الموافقة عليه والعمل كوكيل ائتمان للتسهيلات التي حصل عليها المبادرون لتمويل مشروعاتهم».

وأكد أن الصندوق يسعى لتصميم برامجه المختلفة لتنفيذها من خلال القطاع الخاص، تماشيا مع توجهات الدولة ولتحقيق أهداف الخطة التنموية من خلال تشجيع القطاع الخاص وزيادة مشاركته في تنمية الاقتصاد الوطني.

من جهته، قال عمر قتيبة الغانم، رئيس مجلس إدارة بنك الخليج: «من دواعي فخرنا واعتزازنا أن نكون أول المشاركين في هذه المبادرة الوطنية المهمة لتقديم التوجيه والدعم المادي إلى المبادرين الكويتيين وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة. فالمبادرون ومشاريعهم الصغيرة والمتوسطة هم عصب مجتمع الأعمال والقوة الدافعة لتنويع اقتصاد الكويت وضمان استقرارها وازدهارها مستقبلا».

وأردف قائلا: «تمثل هذه المبادرة خير منبر لاستعراض مجموعة خدمات بنك الخليج المصممة خصيصا بما يتوافق مع احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن تبادل الأفكار والمساهمة في تنمية المشروعات الناشئة وتقدمها. نتطلع في بنك الخليج إلى المشاركة في تطبيق هذا البرنامج بمساعدة فريق عملنا المختص الذي هو على أتم الاستعداد لاستقبال طلبات القروض من المبادرين وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإنجازها على وجه السرعة، بما يتوافق مع إجراءات الصندوق

3,14 ملايين دينار أرباح «التبريد» في 2014

أعلنت شركة صناعات التبريد والتخزين عن نتائجها للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014 والتي أظهرت نموا في صافي الارباح بواقع 3,14 ملايين دينار مقارنة بـ 2,72 مليون في 2013.

وبهذه المناسبة، اكد نائب رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب صالح المخلف أن النمو الملحوظ في صافي أرباح الشركة كان نتيجة للنمو المطرد في إيرادات الشركة والتي بلغت بنهاية 2014 نحو 31,5 مليون دينار مقارنة بـ 28,2 مليون دينار في 2013 أي بارتفاع 11٪.

وأضاف أن ذلك انعكس على ربحية السهم التي ارتفعت من 30,8 فلسا في 2013 إلى 35,5 فلسا في العام 2014.

وأكد المخلف على أن النتائج المالية الجيدة التي حققتها الشركة خلال العام المنصرم، إنما جاءت بناء على أدائها التشغيلي الراسخ في مجال الصناعة، وذلك على الرغم من المنافسة التي تواجهها صناعة التبريد والتكييف على مستوى المنطقة، معربا عن أمله في أن تستمر الشركة في تحقيق المزيد من النتائج الإيجابية خلال السنوات المقبلة في ظل استمرارية نشاط مشاريع التنمية في الكويت والمنطقة.

صالح المخلف

«مبادرة مشاركة»: تأهيل 15 مشروعاً في برنامج «SE15»

خالد الدوسري

أعلن رئيس لجنة القبول والتسجيل خالد الدوسري اعتماد «مبادرة مشاركة» لأسماء المتأهلين معها في برنامج SE15 والذي سيضم عدد 15 صاحب مشروع متميز يتنافسون على مجموعة دعومات على رأسها:

1 ـ مكتب أو محل مدفوع القيمة لفترة ثلاثة شهور.
2 ـ دراسة جدوى من مكتب يعتمده صندوق المشروعات الصغيرة.
3 ـ تعقيب تراخيص المشروع.
4 ـ مكافأة مالية قدرها 12 ألف دينار.

وذكر الدوسري في نفس السياق أن أصحاب المشاريع الـ 15 سيدخلون في حاضة تأهيلية وتدريبية في هذا البرنامج فترتها شهر كامل، كما ستكافئ المبادرة أفضل مشروع من ضمن هؤلاء المشاريع الخمسة عشر في تاريخ 10/3/2015 بالدعومات السالف ذكرها كخدمة للمجتمع عن طريق دعم أصحاب المشروعات المنزلية والصغيرة لتمكنها من المنافسة في السوق.

وقد تأهلت كل من الأسماء الآتية بالترتيب والدرجات الآتية:

1 ـ أمينة أحمد الكندري 91٪.
2 ـ في عبدالله الدوسري 87,75٪.
3 ـ مريم عبدالله العنتري 87,5٪.
4 ـ عبدالمحسن علي الموسى 86,5٪.
5 ـ إبراهيم خليل الدوسري 86٪.
6 ـ فريحة حجب العنزي 84,25٪.
7 ـ أسماء خالد العنزي 83,75٪.
8 ـ عمر إبراهيم الفيلكاوي 82,75٪.
9 ـ لجين حمد الإبراهيم 82,5٪.
10 ـ عبدالرحمن وليد العيسى 82,5٪.
11 ـ عبدالله مانع العجمي 82,25٪.
12 ـ فاطمة رمضان الخباز 82٪.
13 ـ محمد جاسم دشتي 81,25٪.
14 ـ ضاري كريم الظفيري 81٪.
15 ـ عبدالله عصام الفليج 80,5٪.

توقيع مذكرة تفاهم لـ «التمويل الخليجي» ومصرف الراجحي

«الخليج القابضة» تستكمل تطوير مشروع فيلامار خلال 3 أشهر

تبدأ شركة الخليج القابضة باستكمال مشروع التطوير العقاري فيلامار في البحرين خلال النصف الأول من العام الحالي، هذا ما أعلنه نائب رئيس مجلس الوزراء في مملكة البحرين الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة، حيث إن اللجنة الوزارية للإعمار والبنية التحتية التي يرأسها وبتوجيهات من رئيس الوزراء البحريني الشيخ خليفة بن سلمان وافقت على الخطة المقدمة من قبل شركة الخليج القابضة لاستكمال تطوير مشروع فيلامار خلال النصف الاول من عام 2015، معتبرة أن «هذه الخطوة التي بادرت إليها شركة الخليج القابضة إيجابية»، كما تم توقيع مذكرة تفاهم بين مصرف الراجحي وبيت التمويل الخليجي وشركة الخليج القابضة، حيث ان بيت التمويل هو المؤسسة المالية والجهة الداعمة للشركة والشركات التابعة لإنعاش المشروع خلال السنوات الثلاث المنصرمة لضمان استمرارية أداء الشركة وتحقيق الربحية.

ويعتبر استئناف هذا المشروع المهم والحيوي عودة قوية للأداء المميز لشركة الخليج القابضة بعد تخطيها تداعيات الأزمة المالية العالمية، بالإضافة إلى تأكيد حرص الخليج القابضة على استكمال مشاريعها وإيجاد الحلول المناسبة مهما كانت الظروف، ويعكس هذا الأمر الجهود المضنية التي بذلها مجلس إدارة الشركة لإعادة الشركة إلى المسار الذي يحافظ على حقوق مساهميها ويحقق عوائد مجزية لهم حيث يتوقع أن يحقق المشروع قيمة تفوق 700 مليون دولار عند إنجازه.

جانب من أعمال التشييد في مشروع فيلامار

ويعد مشروع فيلامار في مرفأ البحرين المالي واحدا من أهم مشاريع شركة الخليج القابضة وهو جزء مكمل لسلسلتها المعروفة باسم «Signature Series» وهو أكثر المجمعات السكنية تطورا وخصوصية في مملكة البحرين، حيث يقع على مساحة تبلغ 35,900 متر مربع.

ويقام مشروع فيلامار في مرفأ البحرين المالي على جزيرة في قلب الحي التجاري في عاصمة البحرين المنامة، ويطل مباشرة على الواجهة المائية لمرفأ البحرين المالي، حيث يشتمل على خمسة عناصر رئيسية وهي ثلاثة أبراج ملتوية، والشقق العصرية، وڤلل سكاي الفخمة، والمحلات التجارية المحيطة بالمشروع مع الممشى البحري الهادي.

ويحتوي مشروع فيلامار في مرفأ البحرين المالي بما يحمله من تصاميم هندسية ومعمارية على شقق سكنية يتراوح حجمها بين غرفة واحدة وخمس غرف نوم، ومن أهم المرافق التي سيضمها ڤلل فاخرة، شقق السطح، وناد صحي وسبا وحمامات سباحة وغيرها من المرافق الترفيهية، كما أن ساحة الممشى المطلة على البحر ستكون محطة جذب رئيسية للجمهور، حيث ستحتوي على مقاه داخلية وخارجية ومطاعم ومحلات تجارية ذات ممرات مظللة ومكيفة، ومناظر مائية، ومساحة كبيرة لمواقف السيارات، مرسى للزواق واليخوت الرياضية وساحات عامة مزينة بالخضرة.

«أبناء السور» تطرح «جاردينا تاور» بمعرض العقارات الكويتية

أعلنت شركة أبناء السور العقارية عن مشاركتها في معرض العقارات الكويتية والدولية الحدث العقاري الأكبر والأبرز في الكويت خلال الفترة من 9 إلى 12 مارس المقبل في فندق الريجنسي.

وأعلن مدير التسويق والعلاقات العامة في شركة أبناء السور العقارية مصطفى محمود أن الشركة تقوم بالاستثمار في العقارات ذات العائد المضمون وفي جميع الدول التي توفر فرص استثمارية حقيقية، حيث ان مقولة الاستثمار الذكي هي الهدف الحالي للشركة.

وتشارك الشركة بمشاريع تتناسب مع ما يتجه إليه السوق حاليا الى الاستثمار العقاري ذي العائد المضمون، وهو ما ترتكز عليه شركة أبناء السوق لعملائها الكرام، حيث تقدم فرصا استثمارية حقيقية وقوية بكل ما تعنيه كلمة الاستثمار العقاري، حيث تطرح الشركة مشاريع في الكويت وماليزيا وبلغاريا، وقد تم اختيار تلك البلدان بناء على دراسات وافية لحساب العائد المالي على الاستثمار خلال فترات متقاربة بالإضافة الى ما تتمتع به تلك الدول أما من نمو اقتصادي سريع ومرتفع أو من طبيعة ساحرة أو من استقرار وهي كلها عوامل تهم المستثمر في المقام الأول لقياس استثماره العقاري.

وأعلن أن الشركة ستطرح خلال المعرض مشروع جاردينا تاور في نيلاي ـ مدينة السحر والجمال في ماليزيا التي هي حاليا من ضمن أقوى الاقتصادات في العالم ذات النمو المرتفع مما ينعكس على الاستثمار في مجالات متعددة وأهمها هو العقار لما تقدمه الحكومة الماليزية من دعم ومن منطلق ذلك وحرصا على توفير استثمارات عقارية مربحة ذات عائد كبير تقدم الشركة مشروعها في نيلاي، حيث تضم المنطقة اكبر عدد من الجامعات والمدارس العالمية الضخمة في جميع التخصصات، بالإضافة الى مراكز كبيرة للعلاج وتتمتع بمناظر طبيعية خلابة وملاعب جولف كبرى ومنتجعات سياحية وشبكة طرق حديثة أيضا تقوم حاليا اكبر مشاريع ماليزيا.

وأشار مصطفى إلى ان الشركة ستطرح مشروع «اللؤلؤة» في منطقة صباح الأحمد البحرية ـ منطقة الخيران ـ مرحلة أولى، حيث يتمتع المشروع بواجهات واطلالات مباشرة على الخور بالقرب من منتزه الخيران وبجوار منطقة تجارية ومواقف وخدمات عامة بأسعار غاية في الروعة بما يتناسب مع حجم الوحدات والتصميم والديكورات.

مصطفى محمود

27٪ هبوط التداولات العقارية في يناير مسجلة 341 مليون دينار

«مدن الأهلية»: 2,7 مليار دينار الإنتاج السنوي لقطاع التشييد والبناء

أكد التقرير العقاري الشهري لشركة مدن الأهلية العقارية لشهر يناير 2015 أن فورة البناء والإعمار التي شهدتها الكويت خلال الفترة التي أعقبت عام 2003 حتى الآن أدت إلى ارتفاع عدد المنشآت العاملة في مجال التشييد والبناء من 1364 منشأة عام 2003 وبنسبة 9,7٪ إلى 1496 منشأة عام 2012 مع توقعات ببلوغها نحو 1539 منشأة بنهاية العام الحالي 2015 وذلك بمعدل نمو سنوي يبلغ نحو 1٪ في المتوسط.

وأضاف التقرير الذي تعده الشركة بالتعاون مع «سكيلز للاستشارات» أنه استنادا إلى المجموعات الإحصائية السنوية والصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء لعامي 2003 و2012 فإن المنشآت الكبيرة التي تضم 20 عاملا فأكثر تمثل 30٪ من الإجمالي بواقع 456 منشأة. وأشار التقرير إلى أن المنشآت العاملة في مجال التشييد والبناء توزعت عام 2012 ما بين 30 منشأة متخصصة في إعداد المواقع وبنسبة 2٪، و683 منشأة متخصصة في بناء المنشآت الكاملة وبنسبة 45,7٪، و98 منشأة متخصصة في الترميمات الرئيسية وبنسبة 6,6٪، و75 منشأة متخصصة في الترميمات البسيطة وبنسبة 5٪، (بإجمالي 173 منشأة للترميمات وبحصة 11,6٪) و380 منشأة متخصصة في التركيبات والتجهيزات والإصلاح والصيانة وبنسبة 25,4٪، و204 منشآت متخصصة في التشطيبات وبنسبة 13,6٪، و26 منشأة متخصصة في تأجير المعدات وبنسبة 1,7٪.

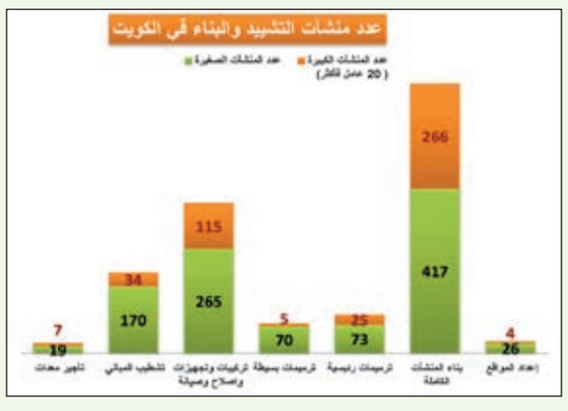

وأشار التقرير إلى أن المنشآت العاملة في مجال التشييد والبناء تشغل بشكل مباشر نحو 155 الف عامل منهم نحو 127 الف عامل وبحصة 82٪ من إجمالي العاملين في المنشآت البناء المتكاملة ونحو 16,7 ألف عامل وبحصة 11٪ في المنشآت المتخصصة في التركيبات والتجهيزات والإصلاح والصيانة و1738 عاملا وبحصة 1,1٪ في منشآت إعداد المواقع، و2550 عاملا في المنشآت المتخصصة في الترميمات البسيطة، و937 عاملا في المنشآت المتخصصة في الترميمات الرئيسية، و5255 عاملا في المنشآت المتخصصة في تشطيب المباني، و614 عاملا في المنشآت المتخصصة في تأجير المعدات، هذا إلى جانب آلاف العاملين الإضافيين بشكل غير مباشر في هذا النشاط.

أما على صعيد الإنتاج السنوي الإجمالي لقطاع التشييد والبناء فيقدر بنحو 2,7 مليار دينار (ما يعادل 9,2 مليارات دولار) وقد حلت منشآت البناء المتكاملة في المركز الأول بمساهمة تبلغ 2,35 مليار دينار (8 مليارات دولار) وبحصة تقدر بـ 87٪ من إجمالي ناتج القطاع، ثم حلت منشآت التركيبات والتجهيزات والإصلاح والصيانة في المركز الثاني بمساهمة تبلغ 255 مليون دينار (867 مليون دولار) وبحصة تقدر بـ 9٪ من إجمالي ناتج القطاع، ثم حلت منشآت تشطيب المباني في المركز الثالث بمساهمة تبلغ 52 مليون دينار (177 مليون دولار) وبحصة تقدر بـ 2٪ من إجمالي ناتج القطاع، واستحوذت بقية الأنشطة على نسب محدودة من ناتج القطاع.

وأوضح التقرير أنه وفقا لنوع الكيان القانوني في قطاع التشييد والبناء في الكويت توجد 469 منشأة فردية بحصة 31,4٪، و88 شركة تضامن بحصة 5,9٪، و83 شركة توصية بسيطة بحصة 5,5٪، و776 شركة ذات مسؤولية محدودة بحصة 52٪، و78 شركة مساهمة مقفلة بحصة 5,2٪، وفرعان لشركات أجنبية بحصة 0,1٪.

وفيما يتعلق بتداولات قطاع العقار لشهر يناير 2015 فقد كشفت إدارة التسجيل العقاري والتوثيق، بوزارة العدل في الكويت عن تراجع قيمة تداولات قطاع العقار بمقدار 127 مليون دينار وبنسبة 27٪ إلى 341 مليون دينار (1160 مليون دولار) مقارنة مع 468 مليون دينار في شهر ديسمبر 2014، وقد توزعت الصفقات ما بين 324 مليون دينار وبنسبة 95٪ عبر العقود المسجلة فيما تم إبرام صفقات بالوكالات بقيمة 17 مليون دينار وبنسبة 5٪ من الإجمالي خلال الفترة الممتدة بين 4 و29 يناير 2015.

أما على صعيد عدد الصفقات فقد تراجع بمقدار 344 صفقة عقارية وبمعدل 39٪ لتبلغ 532 صفقة وذلك مقارنة مع 876 صفقة في ديسمبر 2014 وقد تم إبرام 499 صفقة عقارية عبر العقود المسجلة وبنسبة 94٪ من الإجمالي فيما تم إبرام 23 صفقة عقارية عبر الوكالات وبنسبة 6٪ من الإجمالي.

وقد استحوذ قطاع السكن الخاص على 407 صفقات بنسبة تصل إلى 77٪ من إجمالي عدد صفقات العقار خلال الشهر وبقيمة تداولات تصل إلى 153 مليون دينار وبنسبة تصل إلى 44,8٪ من إجمالي قيمة صفقات العقار خلال شهر يناير 2015، فيما حل العقار الاستثماري في المرتبة الثانية بقيمة تصل إلى 132,5 مليون دينار وبنسبة 38,8٪ من الإجمالي، ثم حل القطاع التجاري في المرتبة الثالثة بقيمة 44,3 مليون دينار وبحصة بلغت 13٪ ثم الحرفي بقيمة 8,8 ملايين دينار وبحصة 2,6٪ ثم نظام الشريط الساحلي بقيمة 1,6 مليون دينار وبحصة 0,5٪ وأخيرا المخازن بقيمة 1,1 مليون دينار وبنسبة 0,3٪.